بيان دولة فلسطين

أمام المؤتمر الثاني والعشرين لمعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد

السيد الرئيس،

السيدات والسادة ممثّلو الدول والأطراف والمنظمات الدولية،

تود دولة فلسطين أن تعرب عن تقديرها العميق لاستمرار هذا الجهد الدولي الجماعي الذي يُعد أحد أبرز إنجازات العمل الإنساني متعدد الأطراف، وتؤكد مشاركتها اليوم في لحظة هي من أكثر اللحظات خطورة على فلسطين وعلى منظومة القانون الإنساني الدولي برمتها. فالوضع الإنساني والأمني في دولة فلسطين يزداد تعقيداً نتيجة المخلفات الحربية الإسرائيلية المنتشرة على نطاق واسع. ففي الضفة الغربية، وخصوصاً في المناطق المصنفة "ج" ومحيط القرى المتاخمة للمستوطنات، لا تزال المخلفات المتفجرة الناتجة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية الغير قانونية تشكل تهديداً يومياً لحياة المدنيين، ولا سيما الأطفال والمزارعين. أما في قطاع غزة، فإن خطورة الوضع بلغت مستويات غير مسبوقة، حيث تحولت مساحات شاسعة من المناطق السكنية المدمرة إلى بيئة ملوثة بآلاف الذخائر غير المنفجرة، الأمر الذي يجعل أعمال البحث والإنقاذ وإعادة الإعمار محفوفة بالمخاطر ويترك المدنيين في مواجهة يومية مع الموت.

السيد الرئيس،

إن الوضع في قطاع غزة بعد الأحداث الممتدة منذ السابع منذ 2023 وحتى هذا العام 2025، يشكل التحدي الأكبر عالمياً في مجال التعامل مع المخلفات المتفجرة داخل منطقة سكنية مكتظة. فقد خلّفت الهجمات الإسرائيلية الاجرامية دماراً واسعاً، حيث أسقطت القوة القائمة بالاحتلال أكثر من 70 ألف طن من المتفجرات على أكبر بقعة مأهولة في السكان بالعالم، وأنتجت عنها عشرات الآلاف من الذخائر غير المنفجرة وسط الأحياء السكنية والمستشفيات والمدارس والمخيمات. وهناك أكثر من 200 ألف شهيد وجريح ومفقود، ما يزال عدد كبير منهم تحت الأنقاض أو في مناطق يتعذر الوصول إليها بسبب التلوث بالمتفجرات.

يضع هذا الواقع المجتمع الدولي أمام مسؤولية استثنائية، إذ إن عملية إزالة المتفجرات في غزة ليست مجرد مهمة تقنية، بل عملية إنسانية معقدة تتعلق بإنقاذ الأرواح، والبحث عن المفقودين، وتأمين الحد الأدنى من مقومات الحياة، قبل التفكير بإعادة الإعمار أو عودة السكان إلى منازلهم. وتزداد المهمة صعوبة في ظل القيود الإسرائيلية المفروضة على وصول الفرق الفلسطينية والدولية، ومنع منظمات متخصصة من العمل، إضافة إلى غياب الخرائط الدقيقة لمناطق التلوث.

وانطلاقاً من إدراكها لحجم هذه التحديات، تعمل دولة فلسطين بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول المانحة، بهدف وضع تصور شامل لتكلفة عمليات المسح والإزالة والتدريب والتجهيز، إلى جانب بناء بنك خرائط ورفع القدرات الوطنية للتعامل مع هذا النوع من المهام في إحدى أعقد البيئات المدنية المدمرة في العالم.

السيد الرئيس،

إن فلسطين، التي تعيش آثار هذه المخاطر بشكل مباشر، تؤكد تمسكها المطلق بالاتفاقيات الدولية ذات الطابع الإنساني، وفي مقدمتها اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ان هذه الاتفاقية تشكل إحدى أهم أدوات الحماية الإنسانية، وهي مصمَّمة لتطبيق مبادئ القانون الإنساني الدولي في جميع الظروف، سواء في أوقات السلم أو أثناء النزاعات المسلحة. وتحظر الأسلحة والوسائل القتالية التي تسبب معاناة غير ضرورية أو إصابات عشوائية لا تميّز بين المدنيين والمقاتلين.

وتنص الاتفاقية بوضوح على التزام الدول الأطراف "بعدم استخدام أو تطوير أو إنتاج أو اقتناء أو تخزين أو نقل الألغام المضادة للأفراد تحت أي ظرف من الظروف"، وهي صياغة حاسمة لا تقبل الاستثناء، وتماثل ما ورد في اتفاقيات إنسانية أخرى مثل حظر

الأسلحة البيولوجية والكيميائية والذخائر العنقودية. وهذا يعني أن الالتزامات المترتبة على الدول الأطراف ليست مرتبطة بحالة السلم وحدها، بل تمتد إلى النزاعات المسلحة مهما كانت طبيعتها، ومهما كان سلوك الطرف الآخر.

وانطلاقاً من هذا المبدأ، تعرب دولة فلسطين عن قلقها الشديد من أي إعلان أو خطوة من دولة طرف في المعاهدة لتعليق التزاماتها أو التلويح بالانسحاب، حيث تمثل مثل هذه الإجراءات سابقة خطيرة تهدد بتقويض الأسس الإنسانية التي قامت عليها الاتفاقية. إن تبني مفهوم التعليق أثناء النزاعات لا يفتح باب التلاعب بالمعايير الإنسانية فحسب، بل يهدد المدنيين في جميع مناطق النزاع، وخاصة في الدول التي تعاني من الاحتلال والصراعات الممتدة كما هو الحال في فلسطين.

إن فلسطين، وعلى الرغم من التحديات المستمرة وتدمير البنية التحتية ومنع الوصول، تواصل التزامها الكامل بمعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن حماية المدنيين ليست خياراً سياسياً، بل واجب قانوني وأخلاقي. ومن هذا المنطلق، فإن دولة فلسطين تدعو جميع الدول الأطراف إلى التمسك الحازم بالاتفاقية، والاعتراض الواضح على أي محاولة لتعليقها أو الانسحاب منها، ودعم الجهود الفلسطينية والدولية لإزالة الألغام ومخلفات الحرب، ولا سيما في قطاع غزة الذي يحتاج اليوم إلى استجابة عالمية عاجلة لإنقاذ الأرواح وتهيئة ظروف الحياة الأساسية.

إن المجتمع الدولي اليوم أمام اختبار حقيقي: إما الحفاظ على وحدة الاتفاقية وقيمها الإنسانية، وإما السماح بخلق سابقة خطيرة تهدد النظام القانوني الإنساني بأكمله وتفتح الباب أمام استخدام سلاح حظره العالم لما يتسبب به من معاناة لا مبرر لها.

وشكراً لكم جميعاً.